جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

واقع العملية الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٥ وآفاق المستقبل

رسالة تقدم بها الطالب

سمير حسين كاظم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية – النظم السياسية

بإشراف

أ.د. أحمد غالب محي الشلاه أ.م.د. علي عبود مهدي بحر العلوم

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٦

م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾

صَدَّقَ اللهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة آل عمران – آية (١٥٩)

الإهداء

إلى تلك الروح الطاهرة التي غادرت الدنيا ولم تغادر الوجدان... إلى والدي العزيز (رحمه الله)، الذي كان أول من زرع في شغف العلم، وغرس في نفسي الصبر والمثابرة.. أهدي إليك هذا الثمر، راجياً من الله أن يجعله نوراً يتقبله في ميزان حسناتك.

إلى رمز العطاء ونبع الوفاء... إلى أمي الحنونة (أطال الله في عمرها)، سندي وملاذي، وصاحبة الدعوات الصادقة التي كانت تفتح لي أبواب التوفيق.

إلى سدنة العلم ومنارات المعرفة ... إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا لي دروب البحث العلمي بفيض علمهم وسعة صدرهم، فكانوا القدوة في الإخلاص، والتوجيه.. إليكم أقدم هذا الجهد المتواضع تقديراً وامتناناً.

إلى الأرواح التي صعدت لتبقى الوطن شامخاً ... إلى شهداء العراق الأبرار، يا من سطرتم بدمائكم أسمى معاني التضحية.. طبتم وطابت الأرض التي احتضنتكم، فذكراكم باقية ما بقي العلم والوطن.

إلى من تقاسموا معي عناء السهر وتعب البحث... إلى زوجتي الوفية، وإلى قرة عيني أولادي، لقد كنتم دافعي الأول للاستمرار، وملاذي عند التعب... إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي، وفاء ومحبة واعتزازاً.

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه: (لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)، والصلاة والسلام على ميزان العدل ونبراس الحق، أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين.

بعد إتمام هذا الجهد المتواضع، لا يسعني إلا أن أقف وقفة إجلال وعرفان لكل من أنار لي درباً أو ذلل لي أي صعوبة في طريق العلم، وأخص بوافر التقدير وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل:

الأستاذ الدكتور أحمد غالب محي الشلاه

الأستاذ المساعد الدكتور علي عبود مهدي بحر العلوم

الذين لم يبخلوا جهداً في رفد هذه الرسالة بخلاصة علمهم وتجاربهم، فكان لتوجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم الدقيقة الأثر الأكبر في تقويم مسار البحث وإخراجه بهذه الصورة العلمية المنهجية، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيد رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، لما قدمه من دعم ومتابعة وتسهيلات إدارية وعلمية كان لها الأثر الطيب في إتمام هذه المسيرة.

والشكر موصول إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا الموقرة، وإلى جميع أساتذتي الأجلاء الذين نهلت من علمهم طيلة سنوات الدراسة، فكانوا خير قدوة وخير منارة في مسيرتي الأكاديمية.

وإلى اللجنة الموقرة التي ستتفضل بمناقشة هذه الرسالة، أتقدم بخالص الشكر لتفضلهم بقراءتها وتقويمها، مؤكداً أن ملاحظاتهم العلمية ستكون نبراساً أستضيء به في مسيرتي العلمية والعملية القادمة.

وأخيراً، أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به في إرساء دعائم العلم والمعرفة، ومنه التوفيق والسداد.

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١ – ٤
الفصل الأول: الإطار النظري للعملية الانتخابية	٥ – ٤٧
المبحث الأول: مفهوم العملية الانتخابية وأهدافها	٦ – ٢٣
المطلب الأول: مفهوم العملية الانتخابية وأنواع النظم الانتخابية	٦ – ١٨
المطلب الثاني: أهداف الانتخابات ودورها في بناء النظام الديمقراطي	١٨ – ٢٣
المبحث الثاني: الإطار القانوني والدستوري للانتخابات في العراق.	٢٤ – ٤٧
المطلب الأول: القواعد الدستورية التي تنظم الانتخابات	٢٤ – ٣
المطلب الثاني: تطور التشريعات الانتخابية بعد ٢٠٠٥	٣١ – ٤٧
الفصل الثاني: واقع العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥	٤٨ – ٧٩
المبحث الأول: البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية للعملية الانتخابية	٤٩ – ٦٦
المطلب الأول: البيئة السياسية والحزبية وتأثيرها في نتائج الانتخابات	٤٩ – ٥٦
المطلب الثاني: البيئة الأمنية والاجتماعية وتأثيرها على المشاركة والشفافية	٥٧ – ٦٦
المبحث الثاني: تقييم أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٦٧ – ٧٩
المطلب الأول: الجوانب الإدارية والفنية والتنظيمية لعمل المفوضية	٦٧ – ٧٣
المطلب الثاني: التحديات التي واجهتها المفوضية	٧٣ – ٧٩
الفصل الثالث: التحديات وآفاق المستقبل للعملية الانتخابية	٨٠ – ١١٠
المبحث الأول: التحديات البنيوية والسياسية للعملية الانتخابية	٨١ – ٩٧

المطلب الأول: التحديات البنيوية والإجرائية للعملية الانتخابية	٨٢ – ٩٣
المطلب الثاني: التحديات السياسية للعملية الانتخابية	٩٣ – ٩٧
المبحث الثاني: آفاق تطوير العملية الانتخابية في العراق	٩٨ – ١١٠
المطلب الأول: مقترحات إصلاح النظام الانتخابي	٩٩ – ١٠٤
المطلب الثاني: مستقبل العملية الانتخابية في ضوء المتغيرات السياسية	١٠٤ – ١١٠
الخاتمة	١١١ – ١١٣
المصادر والمراجع	١١٤ – ١٢٨
الملخص الانكليزي	A–C

الملخص

تتناول الدراسة واقع العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، بوصفها أحد المرتكزات الأساسية في بناء النظام الديمقراطي وتعزيز مبدأ المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، وقد شهد العراق خلال هذه المرحلة تحولات سياسية جوهرية رافقها اعتماد نظم انتخابية متعددة وتطورات متلاحقة في التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية، فضلاً عن إنشاء مؤسسات معنية بإدارتها والإشراف عليها.

إذ تستعرض الدراسة الإطار النظري للعملية الانتخابية من حيث مفهومها وأهدافها وأنواع النظم الانتخابية، مع بيان دورها في ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التمثيل السياسي، كما تتناول الإطار الدستوري والقانوني المنظم للانتخابات في العراق، من خلال تتبع تطور القواعد الدستورية والتشريعات الانتخابية، وما شهدته من تعديلات مستمرة في محاولة لمواكبة التحولات السياسية والاجتماعية.

وتسلط الدراسة الضوء على واقع العملية الانتخابية في العراق، من خلال تحليل البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية التي تجري في ظلها الانتخابات، وبيان تأثير هذه العوامل في مستوى المشاركة الانتخابية ونزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، كما تتناول دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إدارة العملية الانتخابية، مع تقييم أدائها في الجوانب التنظيمية والفنية، واستعراض أبرز التحديات التي واجهتها.

كما تبحث الدراسة في التحديات البنيوية والسياسية التي تعترض العملية الانتخابية، والتي تتعلق بطبيعة النظام السياسي، وتعدد الفاعلين السياسيين، وتأثير الانقسامات المجتمعية، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بالقوانين الانتخابية وآليات تطبيقها، وفي المقابل، تستعرض الدراسة آفاق تطوير العملية الانتخابية، من خلال طرح مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تحسين كفاءتها وتعزيز نزاهتها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ أسس الديمقراطية.

وتخلص الدراسة إلى أن العملية الانتخابية في العراق تمثل تجربة متقدمة نسبياً في سياق التحول الديمقراطي، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى تطوير مستمر ومعالجة التحديات القائمة، بما يضمن تحقيق تمثيل عادل وفعّال، ويعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية، ويسهم في بناء نظام ديمقراطي مستقر وقادر على الاستجابة لمتطلبات المجتمع.

المقدمة

المقدمة

تُعدّ العملية الانتخابية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة، إذ تمثل الآلية القانونية والسياسية التي تُترجم من خلالها إرادة الشعب إلى مؤسسات تمثيلية تعبّر عن خياراته وتطلعاته، ولا تقتصر أهمية الانتخابات على كونها وسيلة لاختيار الحكّام، بل تمتد لتشمل دورها في إضفاء الشرعية على السلطة، وتعزيز مبدأ التداول السلمي لها، وترسيخ المشاركة السياسية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحوّلاً جذرياً في نظامه السياسي، تمثل بالانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي تعددي، رافقه اعتماد آليات انتخابية جديدة وتنظيم دورات انتخابية متعاقبة على المستويات التشريعية والمحلية والاستفتاء على الدستور، وقد انعكس هذا التحول في تعدد التشريعات الانتخابية وتطورها، فضلاً عن إنشاء مؤسسات معنية بإدارة العملية الانتخابية، وفي مقدمتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

وعلى الرغم من هذا التطور التشريعي والمؤسسي، فإن العملية الانتخابية في العراق ما تزال تواجه تحديات متعددة، تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية، مما أثر في مستوى نزاهتها وفاعليتها، وأضعف في بعض الأحيان ثقة المواطن بمخرجاتها، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذه العملية، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الديمقراطية، وإمكانية تطويرها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة.

أولاً: أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية العملية الانتخابية بوصفها أداة رئيسة في بناء النظام الديمقراطي، فضلاً عن كونها تسلط الضوء على تجربة العراق بعد عام ٢٠٠٥ بوصفها أنموذجاً لدولة تمر بمرحلة انتقالية معقدة، كما تسهم في تحليل واقع الانتخابات والتحديات التي تواجهها، وتقديم رؤى علمية يمكن أن تساعد صانعي القرار والباحثين في تطوير النظام الانتخابي وتعزيز مسار التحول الديمقراطي.

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

١. تهدف هذه دراسة إلى تطور العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، من خلال تحليل المراحل التي مرت بها والتغيرات التي طرأت على بنيتها وإجراءاتها.

٢. يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في العراق، وتحليل أبعادها المختلفة وتأثيرها في مستوى النزاهة والشفافية الانتخابية.

٣. يهدف هذا البحث إلى تقويم أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من خلال تحليل كفاءتها المؤسسية ومدى فاعلية الأطر القانونية المنظمة للعملية الانتخابية.

٤. يهدف هذا البحث إلى تحديد متطلبات الإصلاح السياسي والانتخابي، عبر تشخيص مكامن الضعف في النظام الانتخابي واقتراح سبل معالجتها.

٥. يهدف هذا البحث إلى استشراف آفاق العملية الانتخابية في العراق، من خلال تحليل الاتجاهات الراهنة وبناء تصورات مستقبلية تسهم في تطوير النظام الانتخابي.

ثالثاً: الإشكالية:

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها أن العملية الانتخابية في العراق، رغم تعدد دوراتها وتطور إطارها التشريعي، ما تزال تعاني من اختلالات بنيوية تؤثر في نزاهتها وتمثيلها الحقيقي، ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما هو واقع العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥؟ وما هي آفاق تطويرها في المستقبل بما يعزز المسار الديمقراطي؟

رابعاً: الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ شهدت تطوراً ملحوظاً على المستويين التشريعي والإجرائي، إلا أن استمرار التحديات السياسية والأمنية والمجتمعية والاقتصادية قد حدّ من فاعليتها، مما يستدعي تبنّي إصلاحات شاملة لضمان بناء عملية انتخابية أكثر كفاءة وشفافية في المستقبل.

خامساً: المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة التي تُمكّن من تحليل واقع العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ بصورة شاملة ودقيقة، إذ تم توظيف المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه الإطار الرئيس للدراسة، وذلك من خلال وصف الظاهرة الانتخابية وتحليل تطورها التشريعي والمؤسسي، فضلاً عن تفسير العوامل المؤثرة فيها، سواء كانت سياسية أم أمنية أم اجتماعية، كما جرى الاعتماد على المنهج المؤسسي لدراسة دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لأنها الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية، مع تحليل بنيتها التنظيمية وأدائها الوظيفي والتحديات التي واجهتها في مختلف المراحل الانتخابية.

وفي سياق استكمال أدوات التحليل، تم توظيف المنهج المقارن للمقارنة بين الدورات الانتخابية المتعاقبة، بهدف الكشف عن أوجه التطور والتغير في القوانين والأنظمة الانتخابية، وكذلك في آليات إدارة الانتخابات ونتائجها، بما يسهم في فهم ديناميكية التحول في التجربة الانتخابية العراقية، وقد أتاح هذا التكامل المنهجي إمكانية تقديم تحليل علمي معمّق يجمع بين الوصف والتفسير والمقارنة، وصولاً إلى استنتاجات دقيقة تسهم في بناء تصور واضح لواقع العملية الانتخابية وآفاق تطويرها في المستقبل.

سادساً: حدود الدراسة

١. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل واقع العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، من خلال دراسة الإطار الدستوري والقانوني المنظم للانتخابات، والبيئة السياسية والأمنية والاجتماعية المؤثرة فيها، وتقييم أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلاً عن بيان أبرز التحديات التي تواجه العملية الانتخابية واستشراف آفاق تطويرها مستقبلاً.

٢. **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة زمنياً من عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي شهد إجراء أول انتخابات عامة بعد إقرار الدستور العراقي الدائم، وحتى عام ٢٠٢٥، لتشمل جميع التطورات التشريعية والسياسية والانتخابية التي طرأت خلال هذه المدة.

٣. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على العراق، بوصفه الإطار الجغرافي الذي تُجرى فيه العملية الانتخابية مع الإشارة إلى بعض التجارب الانتخابية المقارنة عند الحاجة لدعم التحليل وإثراء الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة

١. **دراسة: أحمد عبد علي محمد ، الرقابة على العملية الانتخابية النيابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الرقابة على العملية الانتخابية النيابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، وتحليل دور الجهات القضائية والإدارية والدولية في ضمان نزاهة الانتخابات وحماية الإرادة الشعبية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع تحليل النصوص الدستورية والقوانين الانتخابية العراقية، أما أهم النتائج التي توصلت اليها هي: تعد الرقابة القضائية والإدارية من أهم الضمانات لنزاهة الانتخابات، وان العملية الانتخابية ما تزال تواجه تحديات قانونية وإدارية تؤثر في نزاهتها، وأوصت الدراسة بتطوير التشريعات الانتخابية وتعزيز استقلال الجهات الرقابية.

استفادت الدراستنا من تحليلها للرقابة على العملية الانتخابية بوصفها أحد أهم عناصر نجاح الانتخابات في العراق.

٢. **دراسة: إسراء ناظم حميد، النظام البرلماني العراقي في ضوء الأنظمة الانتخابية (٢٠٠٥–٢٠٢١): دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٣.**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الأنظمة الانتخابية المتعاقبة في تشكيل النظام البرلماني العراقي خلال المدة ٢٠٠٥–٢٠٢١، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، توصلت الى ان التعديلات المتكررة لقوانين الانتخابات أسهمت في تغيير طبيعة التمثيل

البرلماني، وكان لاعتماد الدوائر الانتخابية المتعددة أثر واضح في تشكيل البرلمان، فضلاً عن اسهام النظام الانتخابي في تعزيز تمثيل المكونات المختلفة داخل مجلس النواب.

إذ أفادت الدراستنا في تحليل العلاقة بين النظام الانتخابي وبنية النظام السياسي العراقي.

٣. **دراسة: إيمان جواد عبد الكاظم، العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي بين عامي (٢٠٠٥–٢٠١٨)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية المؤثرة في سلوك الناخب العراقي خلال الانتخابات التي جرت بين عامي ٢٠٠٥–٢٠١٨، وتوصلت الى ان السلوك الانتخابي يتأثر بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة، وان انخفاض الثقة بالمؤسسات السياسية يعد من أهم أسباب عزوف الناخبين عن المشاركة، فضلاً عن تأثير البيئة السياسية بصورة مباشرة في اتجاهات التصويت.

استفادت دراستنا من تفسيرها للعوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية وسلوك الناخب العراقي.

أما أهم مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها:

أ- تتناول واقع العملية الانتخابية في العراق خلال المدة (٢٠٠٥–٢٠٢٥) بصورة شاملة.

ب-تجمع بين تحليل البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية، ودراسة الإطار القانوني والدستوري، وتقييم أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ج- لا تقتصر على تحليل النظام الانتخابي أو نزاهة الانتخابات، بل تمتد إلى استشراف مستقبل العملية الانتخابية واقتراح آليات تطويرها بما يعزز الاستقرار السياسي وترسيخ الديمقراطية.

ثامناً: الهيكلية:

اقتضت طبيعة الدراسة ومنهجها تقسيمها إلى ثلاثة فصول رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، بما ينسجم مع أهدافها وإشكاليتها، فقد خُصص الفصل الأول لعرض الإطار النظري للعملية الانتخابية، إذ تناول في مبحثه الأول مفهوم العملية الانتخابية وأهدافها، من خلال بيان تعريفها وأنواع النظم الانتخابية المعتمدة، فضلاً عن توضيح دور الانتخابات في بناء النظام الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية، أما المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد ركّز على الإطار القانوني والدستوري للعملية الانتخابية في العراق، عبر تحليل القواعد الدستورية المنظمة للانتخابات، وتتبع تطور التشريعات الانتخابية بعد عام ٢٠٠٥.

وجاء الفصل الثاني ليعالج واقع العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، إذ تناول في مبحثه الأول البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية المحيطة بالعملية الانتخابية، مع بيان تأثيرها في نتائج الانتخابات ومستوى المشاركة والشفافية، فيما خُصص المبحث الثاني لتقييم أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من خلال دراسة الجوانب الإدارية والفنية والتنظيمية لعملها، فضلاً عن تحليل أبرز التحديات التي واجهتها خلال إدارة العمليات الانتخابية.

أما الفصل الثالث، فقد تناول التحديات التي تواجه العملية الانتخابية وآفاق تطويرها في المستقبل، إذ ناقش في مبحثه الأول التحديات البنيوية والإجرائية والسياسية التي تعيق فاعلية العملية الانتخابية، في حين ركّز المبحث الثاني على استشراف آفاق تطوير هذه العملية، من خلال عرض مقترحات إصلاح النظام الانتخابي، وتحليل مستقبل العملية الانتخابية في ضوء المتغيرات السياسية الراهنة.

وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة متكاملة تجمع بين التأصيل النظري والتحليل الواقعي والاستشراف المستقبلي، بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب عن إشكاليتها.